كالتعامل في الاستصناع فانه يشيوعه
فيما بين الائمة انعقد على اعتباره اجماع
الائمة ويكون مخصصا يمكان دون مكان
وان اتحد الزمان كالتعامل في النقود
المخصوصة بالبلاد والمعتبرة رواجا وكما
وكنقد من الدنانير من نقد معين فانه
قد يختلف باختلاف البلاد فان تعامل
الناس في بعض البلاد وتواطئهم على صرفه
بستين درهما وفي بعضها بتسعة وخمسين
وبزمان دون زمان وان اتحد المكان
كالتعامل في الفلوس فانها تنفق تارة وتكسد
اخرى ويكون مقدار معين منها بدرهم
مرة وبزيد اخرى بل قد يتحقق ذلك
الاختلاف في زمان واحد ومكان واحد
بحسب اختلاف الاعواض والعقود فان
تقديم الدنانير مما ذكر من المقدارين
انما هو عند مقابلته بالعروض وما
يجري مجراها واما في الصرف فتقدير بأقل
من ذينك المقدارين يواحد ولا يخفى

ان

ان تعاطيه على الاطلاق لا يختص به
بعض الناس دون بعض بل يتولاه كل احد
ممن له اهلية المعاملات التي تجري هو
فيما من بر وفاجر بل مسلم وكافر وكذا
معرفة ابنية وتحققه تستوي فيها الناس
ممن له تمييز يبتني عليه اهلية المعاملات
ونحن اعتبرنا في الاحكام الشرعية والاستدلال
به في اثباتها لما كان احد اقسام الاستحسان
ففيه ضرب تفصيل فنقول وعلى الله التوكل
البحث عن التعامل اما ان يكون على وجه
كلي كالبحث عند من حث انه هل يثبت باعتبار
الحكم الشرعي على الاطلاق او لا وهل يترك
به القياس او النص او لا وغير ذلك واما
ان يكون على وجه جزئي وهو ايضا
اما ان يكون اعتباره من حيث اعتباره
في نوع مخصوص من الاحكام الشرعية
بناء على اعتباره في نوع اخر منها كاعتبار
التعارف في صحة وقف النقود الذي يجري
فيه التعارف بناء على اعتباره في الاستصناع

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)